الضبط الاقتصادي: أي دور في إعداد القاعدة القانونية؟

The Economic Regulation :What Role In Preparing The Rule Of Law?

أحمد بعجي¹ ، أستاذ محاضر ب¹ كلية الحقوق جامعة الجزائر-1 (الجزائر) a.baadji@univ-alger.dz

تاريخ النشر: نوفمبر 2021

تاريخ القبول: 2021/11/04

تاريخ الإرسال: 2021/09/29

الملخص:

لم تعد تخضع مهمة إعداد القواعد القانونية لاحتكار الدولة عبر سلطاتها المختلفة، بل صارت تخضع لمنطق التعددية و المشاركة في إعداد تلك القواعد، من قبل الفاعلين في السوق، كما لم تعد مصادر القانون تتصّف بالعمومية ، و تطبقها الدولة على جميع الأفراد، بل صارت هناك مصادر خاصة للقانون، تطبق على مجموعة من الأشخاص داخل السوق، و على قطاع معيّن و فقط، لكن من جهة أخرى ثبت دائما وجود مواجهة مستمرة ما بين متطلبات الضبط الاقتصادي و سلطة الدولة، وهذا على عدة مستويات، سواء في إطار الدور المؤسساتي لسلطات الضبط الاقتصادي، التي ظهرت بأنها مؤسسات هجينة، ما بين الفاعلين في السوق و سلطة الدولة، فضلا عن عدم كفاية الاستجابة القوية لقانون الضبط لمقتضيات السوق، لكي تتخلص من تأثير سيادة الدولة، و هذا ما جاء به الضبط الاقتصادي في إطار دوره في إعداد القاعدة القانونية تشكيلا و تكوينا.

الكلمات المفتاحية: الدولة، السوق، الضبط الاقتصادي، القاعدة القانونية، السيادة.

Abstract:

The task of preparing the legal rules is no longer subject to the monopoly of the state through its various authorities, but it is subject to the logic of pluralism and participation in the preparation of these rules by the actors in the market, as the sources of the law are no longer characterized by generality, applied by the state to all individuals, but there are special sources The law applies to a group of people within the market, and only to a particular sector, But on the other hand, there has always been a constant confrontation between the requirements of economic regulation and state authority, and this at several levels, This is on several levels, both in the context of the institutional role of the economic regulation authorities, which appeared to be hybrid institutions, between the actors in the market and the state authority, as well as the insufficiency of the strong response of the law of regulation to the requirements of the market, in order to get rid of the influence of state sovereignty, and This is what economic regulation brought in the context of its role in preparing the legal in form and composition.

Keywords :

state, market, economic regulation, the rule of law, sovereignty.

مقدمة:

يظل القانون وفيما لطابعه النسبي¹، وبذلك يقبل كل تغيير وتطور وتراجع وإعادة نظر من حين لآخر، وهذا ما لحق بمصادر القانون، فبعدما كانت مهمة إصدار القواعد القانونية، من صميم اختصاص الدولة، نظرا لطبيعة النظام القانوني، القائم على مبدأ الفصل ما بين السلطات²، المتأثر بالتصور النظام اللاتيني، الذي يعتد بالتشريع كمصدر رسمي للقانون³، نتج عنه تحكّم الدولة في السيادة ضمن مظهرها التشريعي⁴، عبر صدور القانون من السلطة التشريعية، وتنفيذه من طرف السلطة التنفيذية⁵.

لكن بحلول الضبط الاقتصادي، تغيّر الأمر جذريا، وهذا من جراء تطوّر إيديولوجية الدولة على الصعيد الاقتصادي، فبعدما كانت تعرف بأنّها دولة متدخّلة، صارت تعرف بأنّها دولة ضابطة⁶، فأضحت تشجّع على الحرية مع فتح الأسواق على المنافسة، و التخلي عن نظام الاحتكار⁷، وفي نفس الوقت ضمان توازن المصالح في السوق⁸، فقد جسّد الضبط الاقتصادي، مقارنة تعدّدية في إنتاج القاعدة القانونية، عبر إشراك الفاعلين داخل السوق، في إعداد تلك القاعدة، متجاوزا بذلك النظرة الكلاسيكية لمصادر القانون المنحصرة في سلطة الدولة كطرف محتكر هذا من جهة⁹، ومن جهة أخرى ساهم في تنازل الدولة عن بعض اختصاصاتها للسلطات الإدارية المستقلة، التي هي عبارة عن هيئات ذات تمثيل قانوني متنوع، من ممثلي السلطة التنفيذية و كذا التشريعية، الأفراد، الجمعيات، المختصين، التجار، المستهلكين... الخ، بدافع عجز مؤسسات الدولة الكلاسيكية عن تحقيق الرقي و التطوّر¹⁰، وكذا باسم الحرية التنافسية، و ضمان حقوق الأفراد، نتيجة ظهور رهانات جديدة تستوجب معالجة مختلفة، من هيئات، وموارد بشرية مؤهلة، دفع ذلك بالسلطات العمومية، لتبني تقنيات جديدة، تشجّع على الحرية داخل السوق، و الشفافية في الممارسات، هذا ما أدخلها في مواجهة مع السلطات الكلاسيكية للدولة، التي بقيت دائما في صميم عمل تلك السلطات المستقلة، وهذا ما يستدعي تقييم هذه المؤسسات الجديدة.

من جهة أخرى، تطوّرت النظرية العامة لمصادر القانون، عبر خصوصتها، وهذا ما تعكسه قواعد القانون الوضعي، القائم على العمومية، والإلزامية¹¹، وظهر ما يسمى بالقانون المرن باعتباره مصدر غير رسمي¹²، و عليه صارت هناك حركية و ديناميكية في المصدر الشكلي للقانون، وبدوره صار التشريع وسيلة فقط لتقرير القاعدة القانونية، وليس مصدرا لإنشائها، لكن في مقابل ذلك، احتفظت الدولة لنفسها بالكثير من الصلاحيات التي تجعلها تبقي سلطتها التحكّمية في قواعد السوق، بدافع ضمان المصلحة العامة¹³.

يدفعنا كل ذلك، إلى الإقرار بوجود صراع مواجهة ما بين منطق الدولة، التي تحاول به بسط سيادتها على مصادر القانون، و بين منطق السوق الذي يشجّع على التنافسية داخل السوق عبر مساهمة الجميع، كل ذلك يتبعه اختلاف قائم ما بين تصوّرات، وآليات، ومؤسسات، وتقنيات وأهداف كل منهما، يستدعي منا إجراء مقارنة متعدّدة الأوجه، لفكرة الضبط الاقتصادي ودوره الفعلي في إعداد القاعدة القانونية، من أجل ذلك نفضّل تقسيم الموضوع إلى نقطتين مهمّتين، فنبحث عن المقاربة المؤسساتية

الملاءمة لسلطات الضبط الاقتصادي (I) ثم عن المقاربة الجدية التي جاءت بها فكرة السوق، لتزاحم بها منطق الدولة في إنتاج القاعدة القانونية (II).

1- دور سلطات الضبط الاقتصادي في إنشاء القاعدة القانونية: مقارنة مؤسسية هجينة

يصدر القانون طبقاً للتصور اللاتيني، عن سلطة مؤهلة تنشئها الدولة، تسمى بالسلطة التشريعية، فكان لا يتصور أن يصدر قانوناً من غير تلك السلطة، حفاظاً على طابع السيادة للدولة، ولكن قد أعيد النظر في هذه السلطة، بحيث باتت عاجزة عن إنتاج قواعد قانونية ترقى لمهمة الضبط الاقتصادي، تسير بها متطلبات السوق (أولاً)، ولهذا تم إنشاء سلطة حيادية جديدة، تتّصف بالحياد المطلوب الذي يبعدها عن سلطة الدولة، والتخصّص الكافي الذي يقربها من ضمان المنافسة العادلة داخل الأسواق، إلا أنّ هذه هي الأخرى لم تتغير جذرياً الطابع السيادة في إنتاج القاعدة القانونية (ثانياً).

أولاً: ضعف وظيفة السلطة التشريعية في مجال السوق:

تقوم أغلب دول العالم في النظام الديمقراطي من الناحية المؤسسية على سلطات ثلاث، وهي السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية و السلطة القضائية، ولكل سلطة مهامها ووظائفها، وهي كل متكامل داخل مؤسسات الدولة، وهذا ما يسمح لها بممارسة سيادتها على أوجه عديدة¹⁴، منها السيادة القضائية¹⁵، وأيضاً التنفيذية¹⁶، وكذا التشريعية، ولعلّ أهمها هذه الأخيرة التي تسمح للدولة بإصدار قوانين تعبّر عن إرادتها وإرادة شعبها¹⁷، وعليه التساؤل، هل بقيت الدولة تصدر القوانين بناءً عن إرادتها وسيادتها؟ وهل مازالت السلطة التشريعية قادرة على إنتاج القانون؟

فإذا نظرنا من الناحية الإيديولوجية، لم يبق الحديث اليوم عن مفهوم الدولة الرفاهية أو الدولة المتخلّعة، بل حلّت محلّها الدولة الضابطة لضمان التوازن في السوق، و أبانت من جهة أخرى عن ضعف المؤسسة التشريعية في إصدار القوانين، وهنا وقعت الدولة أمام عدة خيارات، منها ضرورة ضبط السوق لبعث المنافسة، و بالتالي التخلّي عن فكرة الاحتكار للمرافق العمومية و فتح المنافسة، و حتمية إصدار قوانين ترعى الحاجيات الجديدة، وهذا ما فسره الفقه، بضعف إرادة الدولة في إنتاج القوانين، الذي شكّل أهم ثورة أصابت القانون، في مواجهة متطلبات السوق¹⁸، التي تفضّل التعاون ما بين القوى الاقتصادية للمؤسسات¹⁹، عكس المنطق الاحتكاري الذي كان سائداً في مفهوم الدولة الكلاسيكية، وعليه فالنظرة الإيديولوجية هي تحدّد لمنطق الدولة .

أمّا إذا نظرنا من ناحية فعالية الإجراءات الملازمة لصدور القانون، نرى بأنّ السلطة التشريعية، لديها مجال محدّد في الدستور ، ولا يمكنها أن تشرّع خارج ذلك المجال²⁰، كما أنّها محاطة بإجراءات طويلة لصدور القانون، و كيفية التصويت عليه، ومن ثم نفاذه²¹، وهذا الأمر لا ينسجم مع ما تقتضيه مهمة ضبط السوق، وفي نفس الوقت يدعو لإنشاء هيئات جديدة تتكيّف بصورة دائمة مع وضعيات السوق.²²

ثانياً: ظهور سلطات الضبط الاقتصادي: محاولة إعادة النظر في آليات تكوين القانون

نظراً لضعف المؤسسة التشريعية على مواكبة متطلبات السوق التي تتطلب الحرية أكثر، فإنّ المشرع الجزائري على غرار الكثير من الدول، قد انحرف عن تقاليده الكلاسيكية المؤسساتية، من خلال إنشاء سلطات إدارية مستقلة²³، ترعى مهمة ضبط السوق، وهذا بناءً على حتمية، فرضتها وظيفة الضبط الاقتصادي²⁴، بما تملكه من آليات جديدة للتدخل، وترتكز على الإقناع و الدعوة، بدل الإكراه والإلزام²⁵ كما كرّسه الدستور الجزائري لسنة 2016، الذي شهد تحوّلًا معيارياً مهماً عبر دسترة مهمة الضبط كوظيفة دستورية²⁶، وكان قد سبقه التشريع في ذلك²⁷، إلا أنّ ذلك الطموح و رغم توجّهاته الجديدة، دائماً ما يصطدم بنفوذ مؤسسات الدولة في إنشاء القانون، ممّا جعل تلك السلطات عبارة عن فئة قانونية غير متكاملة البناء، نظراً من جهة لتباين صلاحياتها (1) ومن جهة أخرى استقلاليتها النسبية، التي تبقى دائماً على سلطة الدولة(2).

1/ الصلاحيات المتباينة لهيئات الضبط الاقتصادي: فراغ تملؤه سلطة الدولة

تبحث جميع سلطات الضبط الاقتصادي عن الفعالية في ضبط السوق، عبر مقارنة توحيدية في الصلاحيات، تختلف عن المقاربة الكلاسيكية القائمة على مبدأ الفصل ما بين السلطات، لأنّها تمارس صلاحيات تنظيمية باعتبارها مصدراً للقاعدة القانونية، عبر التوصيات و التعليمات التي تصدرها²⁸، وسلطة اتخاذ قرارات فردية، كسلطة اصدار اعتماد أو رخصة من أجل دخول السوق، أو ما يعرف بالرقابة السابقة²⁹، كما تتجسّد فعالية عمل هذه الهيئات المستقلة، من خلال المشاركة الجماعية للفاعلين في السوق في وظيفتها³⁰، وبالتالي البحث عن المرونة القانونية، عبر التسريع في صناعة القانون بعيداً عن المراحل المعقّدة و الطويلة³¹، وهذا ما فسّره بعض الفقه، بأنّها إيديولوجية جديدة، جاءت لتدعيم نموذج الدولة والتيقنوقراطية³²، لأنّ وظيفة الضبط عبر هذه الهيئات لا يمكن أن تتحقّق عبر تشييت الصلاحيات، بل يتحقّق الهدف من خلال تجميع تلك الصلاحيات لدى الهيئات، لكي تشرع وتتفدّ وتعاقب، على إثر ذلك تغيير منطق السيادة إلى ضرورة التنازل عنها نسبياً، فرأت في هذا الشأن الأستاذة ماريان فريسو روش³³، بأنّ هناك تصميم جديد للسلطة كبديل عن السيادة، انطلاقة من الهرم القانوني، حين تمارس السلطة من الأعلى إلى الأسفل، وبذلك تتحرّك الجهة الأولى على أساس السيادة، لكن نجد أنّ السلطة أصبحت في قلب الأداء السليم للقطاعات الخاضعة للضبط، مما سمح للفاعلين بالإفلات من تلك القاعدة، و أفقد القاعدة التي تسمح للسلطة بتولي زمام الحكم على أصحاب المصلحة، وجعلها أقل أهمية، وبالتالي تسببت العولمة في تقليص ذراع السلطة، ولم يعد بوسع المشرع التحدّث عن منطق السيادة، وعليه فالمسألة أضحت تتعلّق بتقسيم السلطة بين مساحات قانونية مختلفة، لأنّ ديمومة السيادة ترتبط بالقدرة على صناعة القواعد القانونية.³⁴

غير أنّه لا تتمتع كل السلطات بنفس الصلاحيات وعلى درجة واحدة، فبعضها تتمتع بصلاحيات

تنظيمية، يسمح لها بإصدار قواعد في مجال اختصاصها بعيدا عن الوصاية أو التبعية للسلطة التنفيذية، كما هو الحال بالنسبة لمجلس النقد والقرض، أو حتى سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، التي لديها سلطة إصدار قواعد تساهم بها في إثراء السياسة التنافسية داخل السوق، وأخرى بصلاحيات قضائية، ما يجعلها تشكّل سلطة قضائية في مجال قطاعها، وذلك بالنظر للمعيار الوظيفي المتعلق بطبيعة اختصاصها، على غرار الفصل في النزاعات القائمة بين المتعاملين في السوق في مجال الاتصالات³⁵، والكهرباء³⁶، ويدعم هذا الاختصاص بمعيار عضوي، عبر وجود قضاة ضمن تشكيلات تلك السلطات.³⁷

بالنتيجة يظهر، أن لسلطات الضبط طبيعة هجينة تجعل منها استثناء لمبدأ الفصل بين السلطات، خاصة أن بعض هذه السلطات يجمع ما بين الطابعين القضائي والإداري كاللجنة المصرفية و مجلس المنافسة، وهذا ما يفقدها التجانس كفئة قانونية موحدة³⁸، وبالتالي فالقول بفكرة الاختصاصات المتباينة، يشير بصورة غير مباشرة، إلى بقاء عمل سلطات الدولة في المجالات التي تغيب فيها صلاحيات سلطات الضبط.

2/ سلطات الضبط الاقتصادي: تفويض مؤسّساتي نسبي

يضاف إلى تلك الصلاحيات المتباينة لسلطات الضبط الاقتصادي، مسألة استقلاليتها غير الكافية، فمن حيث الاستقلالية المؤسّساتية، يظهر بأنّ هناك استقلالية نسبية وغير فعلية، بالرغم من اعتراف المشرّع في الكثير من النصوص بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لكن إذا نظرنا إليها في حقيقة الأمر، لوجدنا أنّ جل الأعضاء الذين يشكّلون سلطات الضبط هم من السلطة التنفيذية، عبر تواجد تلك السلطة في بعض السلطات المستقلة، من خلال تركيبها البشرية، أو بطريقة غير مباشرة، عبر هيكله سلطات الضبط، من خلال وجود الأمين العام و المقرّرون لدى مجلس المنافسة³⁹، والمجلس الاستشاري لدى لجنة ضبط الغاز والكهرباء⁴⁰، أو من خلال التمثيل الوزاري المباشر داخل سلطات الضبط، كمجلس المنافسة الذي ينصّ على تعيين الوزير المكلف بالتجارة ممثلا له، و ممثلا إضافيا لدى مجلس المنافسة⁴¹، يضاف إلى ذلك ارتباط التمويل المالي بميزانية الدولة⁴²، وضرورة تقديم تقارير سنوية، تتضمّن حصيلة نشاطها⁴³، وهذا ما يفسّر عدم فعالية الإرادة السياسية من أجل تجسيد هذا التوجّه الليبرالي الجديد، القائم على تقليص مهام السلطة الإدارية التقليدية.⁴⁴

أمّا من حيث الاستقلالية في التعيين، فالأمر لا يزال محتكرا من قبل السلطة التنفيذية، التي تملك سلطة تعيين أعضاء هيئات الضبط الاقتصادي، بمقتضى مراسيم رئاسية صادرة عن رئيس الجمهورية⁴⁵، بالإضافة إلى ذلك اشراك البرلمانين في عملية اختيار بعض أعضاء من سلطات الضبط⁴⁶، ولا شك أنّ هذا لا يساعد في ضمان مبدأ الحياد و الاستقلالية، ولا يساعد في تجسيد الوظيفة الإنشائية للقانون من قبل سلطات الضبط.

لعلّ هذا ما يفسّر، بأنّ السلطات الإدارية المستقلة ليست سلطات متجانسة، وليس لها نظاما

نموذجيا لا في تشكيلتها ولا في تعيينها، وبالتالي فالاستقلالية تختلف ما بين الهيئات وليست بنفس الدرجة⁴⁷، ولذلك ينظر إليها بصورة سلبية، خاصة من جانب الموظفين والوزراء، بداعي سلبهم بعض السلطات ومنحها لسلطات مستقلة⁴⁸، وهذا ما يجعلنا نشكك في قدرة سلطات الضبط على إنتاج القواعد بكل حرية واحترافية بعيدا عن تأثير سلطات الدولة التقليدية، وبالتالي تشكيل مصادر خاصة لإنتاج القانون بعيدا عن النظرية الكلاسيكية في مصادر القانون اللصيقة بفكرة سيادة الدولة.

II/ السوق فاعل مهم في تكوين القاعدة القانونية: مقارنة واقعية غير كافية

لا يخفى بأن وظيفة سلطات الضبط الاقتصادي جاءت لمهمة ضبط السوق، من خلال الاهتمام بالحاجيات المستجدة داخل المجتمع، و ذلك بأنجع الوسائل الممكنة (أولا) غير أن ذلك لا يكفي ليؤثر على سيادة القرار، بل دائما ما كانت الدولة بالمرصاد من خلال تدخلها الدائم في مختلف سلطات الضبط (ثانيا) فضلا على أن قانون الضبط الاقتصادي لا يعدو إلا أن يكون مصدرا خاصا بالسوق، ولا ينصرف مجاله للجميع (ثالثا).

أولا: الضبط الاقتصادي مصدر لاهتمامات جديدة للقانون: استجابة فعلية

تستجيب مختلف سلطات الضبط الاقتصادي، لأغلب التحديات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة في المجتمع، نظرا لاهتمامها بمجالات تقنية مستحدثة، فتبادر إلى تنظيمها وفق شروط المنافسة الفعلية (1) يساعدها في ذلك مؤهلات بشرية مختصة في تلك المجالات الحساسة (2).

1/ الطابع التقني لقانون الضبط الاقتصادي: مهمة حصرية

لقد أصبحت مضامين مختلف القوانين التي تشكّل منظومة الضبط الاقتصادي، ذو محتوى تقني واقتصادي في آن واحد، و لعلّ هذا كان أهم دافع في إعادة النظر في مصادر القانون من خلال شكلها وصياغتها وإجراءات صدورها و تكوينها، وهذا بعد أن كان القانون يسعى الى غايات تقليدية، خاصة في النظام القانوني اللاتيني، منها البحث عن العدالة و الحرية و المساواة، لكن في الوقت الحالي وجدت ضمانات جديدة، منها النظام العام الاقتصادي، البيئة، الاستهلاك و المنافسة، الحقوق الأساسية، والأمن القانوني، كما برّر هذا المضمون الجديد للقانون، من خلال فقدان السلطة السياسية مشروعية تدخلها في بعض القطاعات الحساسة، كالمعلوماتية، التكنولوجيا، الرقمنة، ولو جزئيا⁴⁹، بحكم طبيعة العلوم القانونية المتغيرة والمواكبة⁵⁰، وهذا راجع في نظرنا، لفقدان الثقة في مؤسسات الدولة الكلاسيكية، لوضع بعض القواعد القانونية بصورة فعّالة، مما استدعى البحث عن الكفاءة المناسبة.

2/ إعادة النظر في شخصية المكلفين بإعداد القانون: خطوة إيجابية

يكتمل المظهر السيادي للدولة في المجال التشريعي، عبر تكوين محتوى القانون من ممثلي الشعب في البرلمان، لكن حاليا أصبحت الكفاءة شرطا أساسيا في تكوينه، من خلال القواعد الناتجة عن سلطات الضبط الاقتصادي، التي تصدر عن إرادة الفاعلين في السوق، وهذا لعدم تناسب الطابع الكلاسيكي في تكوين القانون مع مهام الضبط الاقتصادي (أ) ومن جهة أخرى توافقها مع المنطق المهني في تكوين

القاعدة القانونية (ب) .

أ- التخلي عن الانتماء السياسي المطلق:

طبقاً لوظائف السلطة التشريعية، فإن القانون يصدر عن هيأتها، و عبر مشاركة ممثلي الشعب في البرلمان في تكوينه، بينما يصدر التنظيم عن الحكومة⁵¹، كما أن تطبيق القانون يبقى رهين صدور المراسيم التنفيذية من جانب الحكومة، بحكم أن القانون يحدّد الخطوط العريضة، بينما الحكومة تحدّد تفاصيله، وهذا ما يؤدي إلى عدم فعالية النص القانوني، في مواجهة متطلبات السوق، من أجل الاستجابة لها بصورة فعّالة، و إيجاد الحلول بصورة سريعة⁵²، وبالتالي أصبحت الطريقة التقليدية في إصدار القرارات الإدارية الانفرادية لا تلبي الحاجيات التنظيمية في المجالات التقنية والمعقّدة.⁵³ من جهة أخرى، إذا نظرنا إلى الإنتماءات المختلفة (سياسية، اقتصادية، علمية) لنواب الشعب في البرلمان، لوجدنا بالدرجة الأولى ذو انتماء سياسي لا نقاش فيه⁵⁴، وقد رأى البعض، بأنّ القانون هو تعبير عن إرادة الأغلبية البرلمانية، و ليس عن إرادة الأمة، بحكم تدخّل الحكومة، والخلفيات السياسية للنواب فيه ، كما أنّ البرلماني يفتقد للكفاءة والتخصّص في المجالات الحسّاسة والتقنية⁵⁵، وبذلك دخل القانون في أزمة من حيث ممثليه، ولذلك فضّل الضبط الاقتصادي مقاربة تشاركية تخصّصية في تكوين القانون.

ب- التعويل على التكوين المهني الفعلي:

انتهج الضبط الاقتصادي سياسة تشريعية جديدة، مغايرة للمنطق الكلاسيكي في تكوين القانون، بإقصاء الطابع الانفرادي للدولة من جهة، و من جهة أخرى استبدال الانتماء السياسي للأشخاص، بالتكوين المهني للأشخاص المكلفين بإعداد القاعدة القانونية، و هذا مبرهن عليه من خلال الكفاءات المختلفة لأعضاء السلطات الادارية المستقلة، التي تضمّ مجموعة من المختصين و الخبراء⁵⁶، الذي من شأنه أن يزيد من فعالية عمل هذه الهيئات، و يجعلها تعطي حلولاً مناسبة و فعّالة، تستجيب لانشغالات المتعاملين و المستهلكين على حد سواء⁵⁷، و هنا صارت أغلب المصادر المادية نجدها لدى الخبراء و المختصين، و صار القانون يتشكّل من ممارسات شعبية تنتج من الأسفل، بعد أن كان من الأعلى.⁵⁸ أما إذا نظرنا للميزة التشاركية التي أتت بها السلطات الادارية المستقلة، فهي تخصّ التشكيلة الجماعية لتلك السلطات، بما يجعلها بعيدة عن سياسة الضغط الممارسة من قبل السلطة التنفيذية⁵⁹، لأن الجماعية تظهر التعدّد في اقتراح القواعد، وكثرة وجهات النظر واختلافها، وبالتالي فالتوصّل إلى نتيجة، غالباً ما يكون عبر توافق و مناقشة ثريّة ما بين الأعضاء⁶⁰، وهذا بعد أن كان تأسيس القانون، على أن الدولة هي مصدره الحصري الوحيد، بحيث كان النظام القانوني واحداً، ومعايير القانونية متجانسة، لكن تغيّر الأمر حين صار منشأ القانون متعدّداً، بحيث صارت هناك عولمة قانونية⁶¹، تساهم في تقريب الدولة من المواطنين، وتقوي الرابط ما بين المجتمع وبين الدولة⁶²، وهذه هي المقاربة التعددية الجديدة للقانون.⁶³

ثانياً: سلطات الضبط الاقتصادي في مواجهة الطابع السيادي للدولة: صراع دائم

طبقاً للدستور فإن كل مؤسسات الدولة الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) لها سند دستوري ينشئها و يحدّد وظائفها، من أجل اضعاف الشرعية على عملها، إلا أن هذا الأمر لا يظهر على عمل السلطات الادارية المستقلة، لأنها دائماً تبقى تابعة لسلطة الدولة، لضعف القرارات الصادرة عن هيئات الضبط (3) كما أنها أحيانا تتقاسم سلطاتها مع السلطة التنفيذية (2) وفي بعض الأحوال تحدّ منها (3) .

1- تقنيات قانونية مرنة في مواجهة خلفية سيادية صارمة:

استقر لدى الفكر القانوني، على أن أهم مصادر القانون الشكلية والرسمية هو التشريع، وتفضّل الكثير من الدول تلك الصياغة اللاتينية للقواعد القانونية⁶⁴، لكن حالياً هناك معايير أكثر تنوعاً، جاءت بها السلطات الادارية المستقلة، من خلال التوصيات أو الاقتراحات⁶⁵، والآراء⁶⁶، والتقارير السنوية⁶⁷، شكّلت في نظر الفقه منظراً جديداً للقانون⁶⁸، كما أنّها تصدر في بعض الأحوال عن أشخاص غير مؤهلين⁶⁹، كالشركات التي تعبّر عن رأيها، أو المخاطبين بالقاعدة القانونية⁷⁰، وهذا ما يدلّ على تطوّر عملية إعداد القواعد القانونية، عبر ممارسة هيئات الضبط الاقتصادي لسلطاتها التنظيمية⁷¹، مما أظهر تداخل ما بين القواعد، عبر استعمال العقد لأجل ضبط السوق⁷²، وأخيراً التمازج ما بين المصادر، عبر هذه القواعد التي لا هي صادرة عن البرلمان ولا عن الحكومة، و بالتالي خلقت ازدواجية في القواعد وتشعب في مصادر قانون السوق⁷³، من خلال سلطاتها المختلفة، سواء في حل النزاعات⁷⁴، أو في تفسير النص الصادر عن هيئاتها⁷⁵، وهذا ما يجعلها تحتاج إلى قواعد مرنة تكيف وتتغيّر باستمرار مراعاة لوضعية السوق.⁷⁶

على صعيد آخر، فإنّ التصوّر الأنجلوسكسوني قد استبعد منطق خضوع المحكوم للحاكم، ذلك ما نشهده في العديد من القوانين، كقانون البريد و الاتصالات الالكترونية، الذي لا يصدر مباشرة من إرادة الدولة بل يخضع لعملية تفاوض وتشاور مع الفاعلين في ذلك القطاع، و هذا ما يجعله قانوناً نسبياً لا مطلقاً⁷⁷، نظراً للمواضيع التقنية التي تعالجها تلك القوانين، والتي تفرض على الدولة قبول منطق التفاوض حول القاعدة القانونية قبل صدورها⁷⁸، سواء لمشاريع النصوص التشريعية أم التنظيمية⁷⁹، وعليه صار التفاوض بدل الخضوع ميزة القانون الحديث، عبر الحوار ما بين الحكومة والمحكومين⁸⁰، لأنّ مهمة الضبط تتطلب السماع لآراء الخبراء في ذلك القطاع⁸¹، مما ساهم في تطوّر التقنية القانونية وتحويل مصدر قوة القاعدة القانونية، من كونها قاعدة ملزمة إلى ضرورة توافر التوافق⁸²، وهذا هو المظهر الايجابي للنظام الأنجلوسكسوني.

غير أنّ البحث في القوة الالزامية لبعض القواعد الصادرة عن سلطات الضبط، نجدها تصطدم بسلطة الدولة في اتخاذ القرار النهائي، لكون معظم التقنيات الصادرة عنها تخصّ المسائل التقنية، أو أنّ هذه الاستشارات ليست بالالزامية، سواء في طلبها أو بالأخذ بها من قبل السلطة التنفيذية.⁸³

2- تقاسم سلطة اتخاذ القرار:

نظرا لكون السلطات الإدارية المستقلة تستمد شرعيتها، من قوة التوجيهات والتوصيات الصادرة عن هيئاتها، والتي تأتي بناء على طول عملية التشاور ما بين الفعلين والمسؤولين حول تلك المواضيع المتعلقة بالقطاع⁸⁴، و من ثمة ضمان شرعية سلطات الضبط، صارت تمر عبر الاستقلالية وأيضا الخبرة، بحكم الطابع التخصصي الذي جاءت به سلطات الضبط، و ما يجعل شرعيتها مرتبطة بالاعتراف بالموهلات والكفاءات التقنية، وليس بالمحامين والقضاة والإداريين، والموظفين.⁸⁵

لكن ذلك، لا يخفي التبعية المفروضة عليها من قبل الدولة، التي تأتي من التدخل المفروض من جانبها، نتيجة عدم تمتع لكل سلطات الضبط الاقتصادي بالسلطة التنظيمية، وعليه تعود سلطة اتخاذ القرار في المجالات التي لم يعترف لها المشرع بالاختصاص التنظيمي، للسلطة التنفيذية، وهذا مؤكّد من خلال عدة سلطات، فتؤول سلطة منح الاعتماد لممارسة نشاط التأمين سواء لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين للوزير المكلف بالمالية⁸⁶، وليس للجنة الإشراف على التأمينات⁸⁷، مع أنّها السلطة الأقرب لتقدير مدى جاهزية الشخص للدخول للسوق، وهنا يظهر بقاء المظهر السيادي للدولة من خلال الإبقاء على دور السلطة التنفيذية في مراقبة الدخول المسبق للأسواق في شكل منح اعتماد أو رخصة⁸⁸، كما لا يقتصر على سلطة اتخاذ القرار للدخول للسوق بحكم الرقابة السابقة، بل يظهر أيضا دور السلطة التنفيذية، والتي تتقاسمه مع سلطة الضبط، من خلال سلطة توقيع العقاب، وهذا ما يظهر من تقاسم لجنة الإشراف على التأمينات مع الوزير المكلف بالمالية هذه السلطة.⁸⁹

في هذا الشأن يلاحظ بأن السلطات الإدارية المستقلة، تمثل مقارنة تعدد مراكز القرار والمسؤولية، التي لا تنحصر في يد الدولة فقط، بل تتعداها إلى هذه الهيئات المستقلة، وعليه فإذا كانت علاقة هيئات الضبط بالمشرع هي علاقة وجود، فإنّ علاقتها مع الحكومة هي علاقة تعايش⁹⁰، لذلك فإنشاء القاعدة القانونية بعدما كان في يد البرلمان، صار في يد سلطات الضبط، أما فيما يخص تنفيذ القانون فالأمر يبقى نسبيا، بحكم بقاء مركز القرار في الكثير من الأوضاع في يد الدولة، وهنا يكمن التعايش أو ربّما التنافس مستقبلا.

3- الحد من سلطة اتخاذ القرار:

تتقلص مظاهر سلطة اتخاذ القرار من جانب سلطات الضبط، من خلال حدّ السلطة التنفيذية من قراراتها و أنظمتها، عبر إلزامية المرور عليها لدخولها حيز التطبيق، فنرى مثلا أنّ قانون النقد والقرض يمنح لمجلسه بعض السلطات التنظيمية، لكن من جهة أخرى يحدّ من سلطته، لكون الأنظمة الصادرة عن المجلس تخضع لإجراء رقابة مسبقة من قبل وزير المالية، بحيث ترسل بعد يومين من مصادقتها من طرف المجلس إلى وزير المالية والذي له 10 أيام من أجل طلب تعديلها⁹¹، الأمر نفسه يظهر في قطاع الاتصالات الإلكترونية.⁹²

من جهة أخرى، تأخذ سلطة الحدّ من القرار الصادر عن سلطات الضبط مظهرا آخر، من خلال

الإلزامية المصادقة على القرارات و الأنظمة، وهذا عكس القرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية التي تدخل حيز التطبيق من خلال الموافقة والمصادقة عليها من قبل الوزير الأول، ونشرها في الجريدة الرسمية⁹³، بينما الأنظمة الصادرة عن سلطات الضبط فتختلف قوتها الإلزامية من سلطة لأخرى، فالأنظمة الصادرة عن مجلس النقد و القرض غير مقيّدة بإجراء التصديق عليها من قبل الوزير المكلف بالمالية⁹⁴، ويبقى رأي الوزير مجرد رأي استشاري لا يتضمن الإلزام، لكن بخصوص الأنظمة الصادرة عن لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها فهي تخضع للموافقة عن طريق التنظيم، و تنشر في الجريدة الرسمية، بعد الموافقة عليها من قبل وزير المالية.⁹⁵

كما يزداد الأمر وضوحاً، حول مظاهر الحد من سلطة اتخاذ القرار، من خلال استبعاد قراراتها و إلغائها، و حلول قرار السلطة التنفيذية محلها، في حالة صدور قرار عن مجلس المنافسة يقضي برفض الترخيص لعملية التجميع، بحيث أنّ المجلس بعد أخذه رأي كل من الوزير المكلف بالتجارة و الوزير المكلف بالقطاع المعني بالتجميع، يصدر مقرر مسبب يتضمن إما الترخيص بالتجميع لعدم اضراره بالمنافسة و السوق، كما يمكن للمجلس أن يرفض منح الترخيص إذا كان من شأنه المساس بالمنافسة مثلاً، لكن يمكن للسلطة التنفيذية أن تعدّل قرار المجلس الذي رفض الترخيص⁹⁶، و هذا يدلّ في نظرنا على أن سلطة اتخاذ القرار دائماً تبقى للسلطة، و بالتالي لا تزال فكرة السيادة الممركزة، و لعلّ هذا ما يظهر تقليلاً من قيمة مجلس المنافسة، و ابقاءً لاستقلاليتها النسبية.

ثالثاً: قانون الضبط الاقتصادي: مصدر خاص لا غير

ينصرف مجال قانون الضبط الاقتصادي إلى ضبط أوضاع السوق و فقط، بما يجعل منه مصدر خاص به (1) و لعلّ ما يزيد من ضيق مجال هذا القانون، هو التوجيهات التي يتلقاها من قبل المشرع من أجل تنفيذ السياسة العامة التنافسية (2).

1- قانون الضبط الاقتصادي: مجال حصري للسوق

تأثّر القانون الجزائري كأصل عام بالقانون الفرنسي، فأخذ منه التصورات و القواعد، و لعلّ أهمها مصادر القانون، في مصدرها الشكلي و الرسمي، وهو التشريع، الذي يجب أن يصدر في شكل تقنين، وهذا بفعل تأثّر معظم الدول بظاهرة الاستعمار عبر امتداد أنظمتها القانونية، خاصة القانون الروماني⁹⁷، لكن بصدد تكريسه لفكرة الضبط الاقتصادي فقد فضّل الانحراف عن أصوله، بفعل أنّ هذه المنظومة متأثّبة من الشريعة الأنجلوسكسونية، التي تفضّل القوانين غير المكتوبة، لمرونتها، و سهولة تعديلها وتكييفها مع الواقع⁹⁸، لأنّه من المعلوم على خصائص القاعدة القانونية بصورة عامة، أنّها قواعد ذات تطبيق عام و مجرد ينصرف إلى مجموع أفراد المجتمع، ولا تخصّ شخصاً بعينه و لا فرد بذاته⁹⁹، لكن الأمر غير ذلك بصدد مصادر قانون الضبط الاقتصادي، التي تعدّ مصادر خاصة، وهذا بحكم عدة مبررات، فمن حيث الخلفيات، يرجع ذلك إلى تأثير منطق التحليل الاقتصادي للقانون، الذي يستند إلى مقارنة منتظمة، عبر البحث عن فعالية القواعد، لأنها تسمح بقياس الأثر الاقتصادي للقواعد، وذلك

بالنظر إلى الغايات والأهداف¹⁰⁰، فالبحث القانوني في القرن العشرين طوّر موضوع الفعالية، وفعالية القاعدة القانونية¹⁰¹، وليس فقط تطبيق القاعدة القانونية بصورة عامة ومجرّدة، بل البحث عن إيجابياتها¹⁰²، لكون التصوّر الأنجلوسكسوني له القدرة على البحث عن الفعالية، التي تزامنت مع ظهور تفكير قانوني ذي صلة مع الاكتشاف التقني، وبالتالي صار مرجعا للدول، بما أنّه لا يصطدم بأي معوّقات من تاريخه، من شأنها أن تمنعه من التكيف السريع مع المعطيات المستجدة، الأمر الذي ساعد في سموه على المستوى العالمي¹⁰³، وسهّل عملية انتقاله من بلد لآخر.¹⁰⁴

أمّا من حيث خصائص القاعدة القانونية، فيلاحظ حاليا اختفاء تدريجي لصفتي العمومية والتجريد في النص التشريعي، بسبب تطوّر وتعدّد الحياة الاجتماعية، بحيث صار الميل أكثر لقوانين خاصة تتعلق بفئة محدّدة من الأشخاص¹⁰⁵، و صارت هناك قوى جديدة منشأة للقانون، من خلال المصادر الشكلية، و الانتقال من عموميتها إلى خصوصتها، عبر ظاهرة خصوصية القانون¹⁰⁶، وهذا حال المصادر الخاصة لقانون السوق، الذي صار يملك مصدرين، مصادر مشتركة، وأخرى خاصة¹⁰⁷، التي تعدّ مصادر غير رسمية في اللغة القانونية الحديثة، تعاكس تماما قواعد القانون الوضعي، من خلال التجريد، العمومية، الديمومة، والالزامية¹⁰⁸، كما هو الحال لمجلس المنافسة، وكل سلطات الضبط القطاعي التي تلعب دورا أصليا في تكوين مصادر قانون السوق، كل بحسب قطاعه، مثلا السوق المالية (مجلس النقد و القرض، لجنة تنظيم عمليات البورصة) أو السوق المتعلقة بالاتصالات (سلطة ضبط البريد و الاتصالات الالكترونية) أو السوق المتعلقة بحماية الحقوق الأساسية (السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي)، و أيضا تحدّد تلك القواعد الأشخاص الموجّبة إليهم تلك القواعد، بحيث أنّها قواعد متعلّقة بالقطاع و فقط، و هذا ما يجعل منها مصادر خاصة و فقط، لا تتصرف مجالها لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة على ذلك تلقى مزاحمة دائمة من قبل سلطات الدولة في انشاء قاعدتها الموجّهة للسوق، وهذا ما يمثل تغيير وتحوّل حقيقي في مصادر القانون، بينما برّرها بعض الفقه، بأنّها تشكّل أزمة القانون الحديث، أولها و قبل كل شيء هي أزمة برهان، أو منطق القانون، حين فقد مميزاته، التناسق، العمومية، الاستقرار والثبات، و صار ينتج عبر مبادرات متعدّدة¹⁰⁹، لذلك نقول بأنّ قانون الضبط الاقتصادي هو صناعة أنجلوسكسونية، في مواجهة أصالة لاتينية.

2- قانون الضبط الاقتصادي: مجال موجّه من المشرّع

يظلّ قانون الضبط الاقتصادي مصدرا خاصا لمجال السوق، لكن مع ذلك لم يتخلّص من تبعية المشرع له، لأنّ تلك السلطات المستقلة أنشأت بمقتضى القانون، وتعمل وفق توجيهات المشرع، و تساهم في بناء وإثراء السياسة التشريعية، فتتقاسم معظم سلطات الضبط الاقتصادي مع سلطات الدولة، مهمة انتاج القواعد القانونية، وذلك في الحدود المسموح لها تشريعيًا، و حسب مجال عملها، ولكن ينظر لهذا الأمر من عدة نواحي:

فمن جهة، يلاحظ معظم الفقه، أن لسلطات الضبط الاقتصادي نوعين من القواعد، فهناك قواعد

معطاة من المشرع¹¹⁰، وأخرى مستمدة من سلطات الضبط نفسها¹¹¹، فأولى القواعد تتعلّق بدرجة إلزاميتها سواء صدرت في شكل نصوص تشريعية أو في شكل نصوص تنظيمية، وهي تؤكّد أو تعدّل ما صدر عن سلطات الضبط، وأما ثاني القواعد فهي صادرة عن تلك الهيئات، من خلال القواعد التقنية المتعلقة بالقطاع، كصدور قانون أو مرسوم تنفيذي يحدّد حجم استغلال كل متعامل للهاتف النقال مساحة جغرافية معيّنة، أو يتعلّق بتحديد النوعية اللازمة من أجل استغلال الشبكة المفتوحة على الجمهور¹¹²، وعليه فهذا القانون أو النص التنظيمي، قد جمع الشكل، وهو القانون أو التنظيم الصادر عن السلطة التنفيذية، والموضوع الذي يؤكّد محتوى الاستشارة أو الخبرة التي قدمتها سلطة الضبط.

من جهة أخرى، ترى الأستاذة ماريان فريسو روش¹¹³، بأنّ المشرع في إطار سلطات الضبط الاقتصادي يحتفظ بمكانه، مدافعا عن المصلحة العامة داخل القطاع و خارجه¹¹⁴، و يسهر على احترام الإتفاقيات الدولية في هذا الشأن¹¹⁵، بينما سلطة الضبط مسؤولة فقط على المصلحة الجماعية للقطاع، و بالتالي فسلطات الضبط هي شكل من أشكال الحياد، لكون الضبط القطاعي هو الأقرب للقطاع و أبعد عن المشرع، لكنّه يحرص دائما على الحد من تلك السلطات، بحيث أن ممارسة تلك السلطة التنظيمية، و يجب أن تكون امتثالا لأحكام قانون البريد والاتصالات، أو قانون النقد والقرض... الخ، و ذلك بما يتماشى مع السياسة العامة للدولة، و بالتالي تبقى هذه السلطات تمارس سلطاتها امتثالا للأحكام التشريعية و التنظيمية¹¹⁶، و عليه لا توجد استقلالية تامة و كاملة، و بمعنى آخر فمسألة ضمان التوازن في السوق و ضمان فعاليتها أمر متروك لسلطات الضبط، بينما وضعها في سياق المنافسة فيعود للمشرع¹¹⁷. من أجل ذلك، فالفقه يرى بأن تطوّر تلك السلطات المستقلة أصبح يثري السياسة التشريعية، لكونها في تكييف دائم لقواعد السوق¹¹⁸، وهذا ما يضيف تعددية في المصادر، فأحيانا تبدو كمصادر تكميلية، وأحيانا كمنافسة للمصادر الصادرة عن الدولة¹¹⁹، وهذا ما يجعل الضبط مزيجا ما بين معيارية الدولة ومعيارية السوق.

نخلص من خلال هذا الأمر إلى عدة ملاحظات، أولا: أنّ قانون الضبط الاقتصادي لديه مصدر تاريخي يحمل طابعا خاصا في ابتكار القواعد القانونية لا يمكن رده الى التصرّ اللاتيني، ثانيا: أنّ الضبط الاقتصادي عبر استعماله للعقد، فهو تنظيم قانوني خاص يحكم الفاعلين أنفسهم بعيدا عن القانون بمفهومه العام والمجرّد، ثالثا: اذا نظرنا لمصادر القانون يمكن القول أنّنا نتّجه تدريجيا الى خصوصية المصادر، ولعلّ أهمّها العقد والضبط.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، تبين لنا أنّ الضبط الاقتصادي يعطي مقاربة جديدة لمصادر القانون، انطلاقا من أنّ الدولة كانت الفاعل الوحيد في انشائه، وكانت لا تقبل مشاركة أحد الهيئات في تكوينه، فأصبحت أمام حتمية تقبّل معطيات جديدة، فرضها منطق السوق عبر سلطات الضبط الاقتصادي، التي أعادت النظر في مركز الدولة ضمن تكوين القاعدة القانونية، حين صارت متطلّبات السوق هي المتحكّم

في تلك المصادر، ما جعلها تشكّل مصدرا خاصا وموازيا للمصادر الصادرة عن الدولة، لكن هذا الأمر بقي نسبيا بحكم بقاء سلطة الدولة ضمن سلطات الضبط الاقتصادي، وهذا عبر مختلف المقاربات التي أجريناها.

لذلك نعتقد، أنّ سيادة اتخاذ القرار، لا تزال تتمسكّ به الدولة، باعتبارها الضامن الأوّل لحسن سير المرافق العامة والخدمة العمومية، وعليه فالأمر يتعلّق بتقليص الفكرة المطلقة والمرور إلى النسبية، لأنّه لا يمكن القول بأنّ السيادة قد سلبت من الدولة بعدما تحكّمت فيها بصورة مطلقة، بل نقول أنّ السيادة قد امتدت نسبيا إلى سلطات الضبط الاقتصادي، بعدما أثبت منطق السوق وجوده قوة ضمن مصادر القانون.

كما لا حظنا من جهة أخرى، بأنّ الحديث عن مفهوم السيادة يكثر بقوة في الأنظمة القانونية ذات التوجّه الليبرالي، و منها القانون الجزائري، و لأجل ذلك كان هناك نفور و عدم تجانس قانوني واضحا ما بين المؤسسات و الهيئات الكلاسيكية للدولة مع هيئات الضبط الاقتصادي، بفعل ضبط السوق الذي يستمد مصدره من النظام الأنجلوسكسوني، و هذا ما أدخل مفهوم السيادة في أزمة، نتيجة هذا التداخل فيما بين الأنظمة.

الهوامش:

1- (... القانون حقيقة نسبية لا حقيقة مطلقة. يعتبر القانون واقعا حضاريا لأن القواعد القانونية المنظمة لسلوك الأفراد في المجتمع تحدد على أساس الظواهر الدينية، والاجتماعية، والثقافية، والعلمية، والأخلاقية، والتقنية، والأدبية، والفنية التي يتميز بها كل المجتمع....) علي فيلاي، مقدمة في القانون، ط.2، موفم للنشر، 2010، ص 13.

2- وهذا طبقا لأحكام الدستور الجزائري، المعدل بالمرسوم الرئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 30 سبتمبر سنة 2020، يتعلّق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر، ج.ر العدد 82، الذي أشار إلى تنظيم السلطات، من خلال ما ورد في الباب الثالث، الفصل الأول: رئيس الجمهورية، الفصل الثاني: الحكومة، الفصل الثالث: البرلمان، الفصل الرابع: القضاء، وجاءت المادة 16 لتشير لمبدأ الفصل ما بين السلطات (تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي، و الفصل ما بين السلطات...)

3- تأثّر القانون الجزائري كأصل عام بالقانون الفرنسي، خاصة مصادر القانون، في مصدرها الشكلي و الرسمي، و هو التشريع، كما جاء في المادة الأولى. مدني (يسري القانون على جميع المسائل التي تتناولها نصوصه في لفظها أو في فحواها. و إذا لم يوجد نص تشريعي حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية...).

4- مثلما جاء في المادة 114 من الدستور (يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكوّن من غرفتين، و هما المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة. كل غرفة من غرفتي البرلمان لها السيادة في إعداد القانون و التصويت عليه).

5- Philippe Malaurie, Patrick Morvan, introduction au droit, 6^{édition}, LGDJ, 2016, p64.

6- وليد بوجملين، الضبط الاقتصادي في الجزائر، دكتوراه، جامعة الجزائر-1 كلية الحقوق، 2017، ص 120.

J.Chevallier, Le modèle politique du contrat dans les nouvelles conceptions des régulations économiques, in Marie-Anne Frison-Roche, Droit et économie de la régulation. 4, (P.F.N.S.P.), 2006, p 145.

7- راجع: عجة الجيلالي، المظاهر القانونية للإصلاحات الاقتصادية، دكتوراه، جامعة الجزائر-1، 2004، ص 314.

8 - راجع: إلهام خرشي، السلطات الإدارية المستقلة في ظل الدولة الضابطة، دكتوراه، جامعة سطيف -2، 2015، ص 48 و ما يليها.

M. Hervieu, Les Autorités Administratives indépendantes et le renouvellement du Droit commun des contrats, thèse de doctorat, université panthéon- ASSAS(PARIS II), dalloz, 2012, p.35.

9- Mustapha Mekki, Propos introductifs sur le droit souple, Actes du colloque « Le droit souple » organisé par l'Association Henri Capitant, DALLOZ — 2009, p.03.

J. Chevallier, Vers un droit post-moderne ? Les transformations de la régulation juridique. Revue du droit public et de la science politique, LGDJ, 1998,p.07.

10 - راجع: إلهام خوشي، نفسه، ص 58، وليد بوجملين، المرجع السابق، ص 46 و ما يليها.
11-Philippe Malaurie, Patrick Morvan,op.cit, p64.

12- القانون المرن يحمل طابع أخلاقي و غائي، أو أداتي، لأن القانون المرن يحاور، يتكيف، يناقش، يتفاوض، و هذا ما يصدق على مختلف التوصيات و التعليمات و الآراء الصادرة عن مختلف هيئات الضبط الاقتصادي، التي هي من جهة صادرة بناء على تفاوض، و من جهة أخرى لا تحمل أية قوة الزامية تلزم بها وجوبا سلطات الدولة، أنظر:

Mustapha Mekki,ibid, p 01 et 02.

13- راجع: سليمان همدون، سلطات الضبط في الإدارة الجزائرية، دكتوراه، جامعة الجزائر -1، 2013، ص.39

14-تنص المادة 14 من الدستور (تمارس سيادة الدولة على مجالها البري، و مجالها الجوي، و على مياها...).

15- كما جاء في المادة 163 من الدستور (القضاء سلطة مستقلة. القاضي مستقل، لا يخضع إلا للقانون).
16-كما نصت على ذلك المادة 112 من الدستور (يمارس الوزير الأول أو رئيس الحكومة، الصلاحيات الآتية: 1- يوجّه و ينسق و يراقب عمل الحكومة، 2- يوزّع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع احترام الأحكام الدستورية....).

17-مثلما جاء في نص المادة 13 من الدستور (تستمد الدولة مشروعيتها و سبب وجودها من إرادة الشعب...)، و تنص أيضا المادة 117 من الدستور (يبقى البرلمان في إطار اختصاصاته الدستورية، وبقيا ثقة الشعب و تطلعاته).

18- Rémy Libchaber, Les transformations dans les sources du droit, Numéro spécial . Le changement du droit, Revue de droit d'Assas,n°10, février 2015.p09et14.

19- مثلما نصت المادة 15 (يتم التجميع في مفهوم هذا الأمر إذا: اندمجت مؤسستان أو أكثر كانت مستقلة من قبل...). من الأمر رقم 03/03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424، الموافق ل: 19 جويلية 2003، ج.ر. العدد 43.

20-أنظر المادة 139 من الدستور .

21- و هذا ما أشارت إليه المادة 04 مدني (تطبيق القوانين في تراب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ابتداء من يوم نشرها في الجريدة الرسمية. تكون نافذة المفعول بالجزائر العاصمة بعد مضي يوم كامل من تاريخ نشرها و في النواحي الأخرى في نطاق كل دائرة بعد مضي يوم كامل من تاريخ وصول الجريدة الرسمية إلى مقر الدائرة و يشهد على ذلك تاريخ ختم الدائرة الموضوع على الجريدة.)

22- J.Chevallier, Le modèle politique du contrat ,op.cit, 2006,p145.

23- أنشأ المشرع الجزائري العديد من السلطات الإدارية المستقلة، نذكر منها: مجلس النقد و القرض ، اللجنة المصرفية، أنشئت بموجب القانون 10/90 المؤرخ في 14 افريل، المتعلق بالنقد و القرض، ج.ر العدد 16، الملغى بموجب الأمر رقم 11/03، المؤرخ 27 جمادى الثانية 1424، الموافق 26 أوت 2003، ج.ر العدد 52، و المتمم بالقانون رقم 10/17 المؤرخ 20 محرم 1439 ، الموافق 11 اكتوبر 2017، ج.ر العدد، و لجنة لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها، بموجب المرسوم التشريعي رقم 10/93، المتعلق ببورصة القيم المنقولة، المؤرخ 02 ذي الحجة 1413، الموافق 23 ماي 1993، ج.ر العدد 34، المعدل و المتمم بموجب الأمر رقم 10/96، المعدل و المتمم بموجب القانون رقم 04/03 المؤرخ في 16 ذي الحجة 1423، الموافق 17 فيفري 2003، ج.ر العدد 32، و مجلس المنافسة، الذي أنشئ بموجب الأمر رقم 06/95 المتعلق بالمنافسة، الموافق 25 جانفي 1995، ج.ر العدد 09، الملغى بموجب الأمر رقم 03/03، المعدل و المتمم بموجب القانون رقم 12/08 المؤرخ في 25 جوان 2008، ج.ر العدد 36، المعدل و المتمم بالقانون رقم 05/10 المؤرخ في 05 رمضان 2010، الموافق 15 أوت 2010، ج.ر العدد 46، و سلطة ضبط البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، التي حلت محلها سلطة ضبط البريد و الاتصالات الالكترونية، بموجب القانون رقم 04/18، الذي يحدّد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و الاتصالات الالكترونية، المؤرخ في 24 شعبان 1439، الموافق 10 ماي 2018 ج.ر العدد 27، الذي ألغى القانون رقم 03/2000 المؤرخ في 05 أوت 2003، الذي يحدّد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، ج.ر العدد 48، و لجنة ضبط الكهرباء و الغاز، عبر القانون رقم 01/02 يتعلق بالكهرباء و توزيع الغاز بواسطة القنوات، المؤرخ في 22 ذي القعدة 1422، الموافق 5 فيفري 2002، ج.ر العدد 08، و سلطة ضبط الصحافة المكتوبة و سلطة ضبط السمعي البصري، من خلال القانون العضوي رقم 05/12 يتعلق بالاعلام، المؤرخ في 18 صفر 1433، الموافق 12 جانفي 2012، ج.ر العدد 02، و لجنة الإشراف على التأمينات، التي أنشئت بموجب المادة 209 من الأمر 07/95، المؤرخ في 23 شعبان 1415، الموافق 25 يناير 1995، المعدل و المتمم بواسطة القانون رقم 04/06 المؤرخ في 21 محرم 1427، الموافق 20 فيفري 2006، ج.ر العدد 15، السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، التي أنشئت بموجب القانون 07/18، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المؤرخ في 25 رمضان 1439، الموافق 10 يونيو 2018، ج.ر العدد 11.

24- Rachid zouaimia, réflexions sur le pouvoir réglementaire des autorités administratives indépendantes, revue critique de droit et sciences politique, n°2, 2011, p08.

25- إلهام خرشي، المرجع السابق، ص 239. وليد بوجملين ، المرجع السابق، ص 12.

26 - هذا ما كانت تنص عليه المادة 43 من الدستور قبل إلغائها سنة 2020 (...تكفل الدولة ضبط السوق، و يحمي القانون حقوق المستهلكين...) و قد تم استبدالها بالمادة 61 (حرية التجارة و الاستثمار و المقابلة مضمونة، و تمارس في إطار القانون.) و المادة 62 (تعمل السلطات العمومية على حماية المستهلكين، بشكل يضمن لهم الأمن و السلامة و الصحة و حقوقهم الاقتصادية.)

27 - كما جاء في إطار الأمر رقم 03/03 في المادة 3 (...-الضبط: كل إجراء أيا كانت طبيعته، صادر عن أي هيئة عمومية يهدف بالخصوص إلى تدعيم و ضمان توازن قوى السوق، و حرية المنافسة، و رفع القيود التي بإمكانها عرقلة الدخول إليها و سيرها المرن، و كذا السماح بالتوزيع الاقتصادي الأمثل لموارد السوق بين مختلف أعوانها و ذلك طبقاً لأحكام هذا الأمر).

28 - *Mustapha Mekki*, op.cit,p14.

29- *Rachid zouaimia*,op.cit.,p 09.

30- *Anne-Sophie Barthez, Les avis et recommandation des autorités administratives Indépendantes, Actes du colloque « Le droit souple » organisé par l'Association Henri Capitant ,DALLOZ — 2009,p60.*

31- موساوي نبيل، حياذ السلطات الإدارية المستقلة، دكتوراه، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2019، ص 06.

32- Rémy Libchaber, op.ci,p15.

33- « ... *L'autorité doit donc prendre le relais de la force hiérarchique, l'autorité permettant à la règle d'impressionner les parties prenantes et de rendre moins indispensable une puissance séculière dont la globalisation a grandement réduit le bras Le droit peut produire ce type d'autorité mais il n'en a pas le monopole et, même dans la perspective juridique, ce n'est plus la même autorité que celle qui s'appuie sur la force hiérarchique, fût-elle la puissance légitime de la loi...* »
Marie-Anne Frison-Roche, op.cit, p 156 et 157.

34- رابحي أحسن، مبدأ تدرج المعايير القانونية في النظام القانوني الجزائري، دكتوراه، جامعة الجزائر 1-كلية الحقوق، 2006، ص 227.

35- مثلما تنص المادة 13 (...-9... الفصل في النزاعات التي تنشأ بين المتعاملين عندما يتعلق الأمر بالتوصيل البيني و النفاذ و تقاسم المنشآت و التجوال الوطني، 10- تسوية النزاعات التي تنشأ بين المتعاملين و المشتركين..).

36- كما جاء في القانون رقم 01/02، من خلال المادة 133 (تؤسس لدى لجنة الضبط مصلحة تدعى " غرفة التحكيم" تتولى الفصل في الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين المتعاملين ، بناء على طلب أحد الأطراف ، باستثناء الخلافات المتعلقة بالحقوق و الواجبات التعاقدية).

37- كما جاء في القانون رقم 07/18 و نصت عليه ،المادة 23 (تتشكل السلطة الوطنية من: ثلاث (3) شخصيات، من بينهم الرئيس، يختارهم رئيس الجمهورية من بين ذوي الاختصاص في مجال عمل السلطة الوطنية، - ثلاثة (3) قضاة ، يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء من بين قضاة المحكمة العليا و مجلس الدولة..).

38- بوجملين وليد ، المرجع السابق، ص72 و 73.

39- أنظر المادة 26 (يعين لدى مجلس المنافسة أمين عام و مقرر عام و خمسة (5) مقررين، بموجب مرسوم رئاسي).

40 - مثلما ورد في القانون رقم 01/02 بموجب المادة 125 (تؤسس لدى لجنة الضبط هيئة استشارية تدعى "المجلس الاستشاري". يتشكل المجلس الاستشاري من ممثلين (2) من الدوائر الوزارية المعنية و من جميع الأطراف المعنية (المتعاملون و المستهلكون و العمال)، و ينتدب كل طرف من يمثلته...).

41- حسب ما جاء في المادة 26 الفقرة 3 من الأمر رقم 03/03.

42- أنظر على سبيل المثال: - في ميزانية سلطة ضبط البريد و الاتصالات الالكترونية، حيث تنص المادة 28 من القانون رقم 04/18 (تشمل موارد سلطة الضبط ما يأتي:.... علاوة على ذلك ، و بمناسبة إعداد مشروع قانون المالية لكل سنة ، تقيّد عند الحاجة، الاعتمادات الاضافية و الضرورية سلطة الضبط لتمكينها من أداء مهامها، في الميزانية العامة للدولة وفق الاجراءات المعمول بها...)، أو في ميزانية لجنة الاشراف على التأمينات، تنص المادة 209 مكرر 3 من الأمر رقم 04/06 (تتكفل ميزانية الدولة بمصاريف تسيير لجنة الاشراف على التأمينات....).

43- كما جاء في المادة 27 من الأمر رقم 03/03 (يرفع مجلس المنافسة تقريرا سنويا عن نشاطه الهيئة التشريعية و إلى رئيس الحكومة و إلى الوزير المكلف بالتجارة. ينشر تقرير النشاط في النشرة الرسمية للمنافسة المنصوص عليها في المادة 49 من هذا الأمر، كما يمكن نشره كليا أو مستخرجات منه في أي وسيلة إعلامية أخرى ملائمة)

44- بوجملين وليد، المرجع السابق، ص 116.

45 - فبخصوص، سلطة ضبط المعطيات ذات الطابع الشخصي، كما جاء به القانون رقم 07/18 في المادة 23 (تتشكل السلطة الوطنية من: ثلاث (3) شخصيات، من بينهم الرئيس، يختارهم رئيس الجمهورية من بين نوبي الاختصاص في مجال عمل السلطة الوطنية....)، و كذلك الأمر في سلطة تعيين أعضاء سلطة ضبط البريد و الاتصالات الإلكترونية ، كما نصت المادة 25 من القانون رقم 04/18 (يسيّر سلطة الضبط مدير عام يعينه رئيس الجمهورية...).

46- كما جاء على سبيل المثال، في تعيين أعضاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة، بموجب المادة 50 (تتشكل سلطة ضبط الصحافة المكتوبة من اربعة عشر (14) عضوا.... - عضوان (2) غير برلمانيين يقترحهما رئيس المجلس الشعبي الوطني، - عضوان (2) عضوان غير برلمانيين يقترحهما رئيس مجلس الأمة)

47 جورج فوديل ، بيار دلفولفيه، القانون الإداري (الجزء الأول)، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2001، ص345.

48.- Pierre-Alain Jeanneney, op.cit, p 46.

49 خرشي إلهام، المرجع السابق، ص 258.

50- **Francois Terré, introduction générale au droit, 10e édition, Dalloz, 2015 , p 151. Philippe Malaurie, Patrick Morvan ,op.cit, p55.**

51- لكن حاليا، أصبحت الحكومة تشارك البرلمان في مهمته، و هو ما يعرف بمجال القانون و التنظيم في الدستور، كما جاء في المادة 142 من الدستور (لرئيس الجمهورية أن يشرّع بأوامر في مسائل عاجلة في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو خلال العطل البرلمانية، بعد رأي مجلس الدولة) كما تشير أيضا المادة

- 143 (بمارس رئيس الجمهورية السلطة التنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون).
- 52- عائشة خليل، دور السلطات الادارية المستقلة في تجديد الشريعة العامة للعقود، ماجستير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016، ص.168
- 53- زقموط فريد، الاختصاص التنظيمي للسلطات الادارية المستقلة، دكتوراه، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016، ص.50
- 54- و هذا ما يظهر بصورة غير مباشرة من أحكام المادة 117 من الدستور (يجرد المنتخب في المجلس الشعبي الوطني أو في مجلس الأمة ، المنتمي إلى حزب سياسي ، الذي يغير طوعا الانتفاء الذي انتخب على أساسه، من عهده الانتخابية بقوة القانون).
- 55- رابحي أحسن، المرجع السابق، ص 231.
- 56- أنظر على سبيل المثال: في مجال حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، تتشكل السلطة الوطنية طبقا للقانون 07/18 و بموجب المادة 23 (.. -ثلاث (3) شخصيات، من بينهم الرئيس، يختارهم رئيس الجمهورية من بين ذوي الاختصاص في مجال عمل السلطة الوطنية،...يتم اختيار أعضاء السلطة الوطنية ، حسب اختصاصهم القانوني و / أو التقني في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. يمكن السلطة الوطنية أن تستعين بأي شخص مؤهل، من شأنه مساعدتها في أشغالها...) ، كما يتشكل مجلس المنافسة طبقا المادة 24(يتكون مجلس المنافسة من اثني عشر (12) عضوا ينتمون الى الفئات التالية: 1- ستة (6) اعضاء يختارون من ضمن الشخصيات و الخبراء الحائزين على الأقل شهادة الليسانس أو شهادة جامعية ماثلة و خبرة مهنية مدة ثماني (8) سنوات على الأقل في المجال القانوني و / أو الاقتصادي و التي لها مؤهلات في مجالات المنافسة و التوزيع و الاستهلاك، و في مجال الملكية الفكرية، 2- أربعة (4) أعضاء يختارون من ضمن المعنيين المؤهلين الممارسين أو الذين مارسوا نشاطات ذات مسؤولية و الحائزين شهادة جامعية و لهم خبرة مهنية مدة خمس (5) سنوات على الاقل في مجال الانتاج و التوزيع و الحرف، و الخدمات و المهن، 3- عضوان (2) مؤهلان يمثلان جمعيات حماية المستهلكين...)، الأمر لا يختلف بالنسبة لتشكيلة سلطة ضبط البريد و الاتصالات الإلكترونية، أين نصّ القانون رقم 04/18 بموجب المادة 20(يتشكل مجلس سلطة الضبط من سبعة (7) أعضاء من بينهم رئيس، يعيّنهم رئيس الجمهورية، بناء على اقتراح من الوزير الأول، يتم اختيار الأعضاء بما فيهم الرئيس وفقا لكفاءتهم التقنية و القانونية و الاقتصادية لعهدتها ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة...).
- 57 - عائشة خليل، المرجع السابق، ص 169.
- 58- Boris Barraud, *op.cit*, p 06 et 19.
- 59- خرشي إلهام، المرجع السابق، ص.147
- 60 - موساوي نبيل، المرجع السابق، ص 15 و 16.
- 61- J. Chevallier, *op.cit*, p 10.
- 62- M. Mekki, *L'intérêt général et le contrat, LGDJ, 2004, p 20.*
- 63- Francois Terré, *op.cit*, p 192.

- 64- سمير تناغو ، النظرية العامة للقانون، منشأة المعارف، مصر، 1974، ص 364.
- 65- كما هو الحال بالنسبة لمجلس المنافسة، بموجب المادة 34 من الأمر رقم 03/03 حين نصت (يتمتع مجلس المنافسة بسلطة اتخاذ القرار و الاقتراح و ابداء الرأي بمبادرة منه أو بطلب من الوزير المكلف بالتجارة أو كل طرف آخر معني ..).
- 66- كما جاء في القانون رقم 07/18 من خلال المادة 25 (...8-تقديم أي اقتراح من شأنه تبسيط و تحسين الاطار التشريعي و التنظيمي لمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي...).
- 67- فعلى سبيل المثال: يمكن لسلطة ضبط البريد و الاتصالات الالكترونية، بموجب القانون رقم 04/18، و عبر المادة 13 (تتولى المهام الآتية: .. 13- إعداد و نشر التقارير و الاحصائيات الموجهة للجمهور المتعلقة بالبريد و الاتصالات الالكترونية بصفة منتظمة، 14- إعداد و نشر تقرير سنوي يتضمن قراراتها و آرائها و توصياتها، مع احترام واجب التحفظ حماية لخصوصية و سرية الأعمال...).
- 68- *Francois Terré, op.cit, p263.*
- 69- لقد أطلقت مؤخرًا وزارة التجارة عملية سبر آراء حول البنود التعسفية، بعد أن تم تنصيب القائمة الاسمية لأعضائها، و بالتالي استوجب ذلك تقديم آراء و اقتراحات من قبل الجميع، سواء المتعاملين الاقتصاديين، المستهلكين، الأساتذة الجامعيين و الطلبة، و الخبراء في هذا المجال، راجع القرار المؤرخ في 27 نوفمبر 2017، يحدد القائمة الاسمية لأعضاء لجنة البنود التعسفية، ج.ر العدد 29، أنظر كذلك الموقع الالكتروني لوزارة التجارة: www.commerce.gov.dz
- 70- *M Marie-Anne Frison-Roche, op.cit., 2004, p.155.*
- 71- *Pierre-Alain Jeanneney, Le régulateur producteur de droit, in Marie-Anne Frison-Roche, Règles et pouvoirs dans les systèmes de régulation, Volume 2, Presses de Sciences Po & Dalloz, Paris, 2004, p44.*
- 72- أي ما بين قواعد القانون العام و قواعد القانون الخاص، و هذا ما يصدق على قوانين الضبط القطاعي، التي تحتاج لكلا الفرعيين و تستعين بكل القواعد الفعالة من أجل بعث التنافسية في السوق، و لا يهيمه في ذلك مصدر القاعدة، بل يستهدف فعالية القاعدة القانونية، كاستخدام العقد من أجل ضبط السوق، و تنظيم الروابط القانونية عبره داخل السوق، كما جاء في المادة 13 من الأمر رقم 03/03 المعدل و المتمم (دون الإخلال بأحكام المادتين 8 و 9 من هذا الأمر، يبطل كل التزام أو اتفاقية أو شرط تعاقدية يتعلق بإحدى الممارسات المحظورة بموجب المواد 6 و 7 و 10 و 11 و 12 أعلاه).
- 73- كاشتراط اعتماد أو رخصة في الشخص الذي يريد الدخول للسوق، فمثلا: للسلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، السلطة في منح التراخيص، كما جاء في المادة 25 من القانون رقم 07/18 (...تتمثل مهامها في هذا الصدد، لاسيما في: - منح التراخيص و تلقي التصريحات المتعلقة بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي...).
- 74- كما جاء في القانون رقم 07/18 الذي منح لسلطة ضبط البريد و الاتصالات الالكترونية، الصلاحية لتوقيع العقاب و الفصل في النزاعات، بموجب المادة 13 (...9- الفصل في النزاعات التي تنشأ بين المتعاملين عندما

يتعلق الأمر بالتوصيل البيني و النفاذ و تقاسم المنشآت و التجوال الوطني، 10- تسوية النزاعات التي تنشأ بين المتعاملين و المشتركين...)

75- أنظر على سبيل المثال: ما جاء في صلاحيات مجلس المنافسة، أين مكنتها المادة 34 من الأمر رقم 03/03 من صلاحية الاستعانة بأي شخص يمكن المساهمة في ضمان المنافسة داخل السوق (...الفقرة 3، يمكن أن يستعين مجلس المنافسة بأي خبير أو يستمع إلى أي شخص بإمكانه تقديم معلومات له...)

76- أنظر: القرار الصادر عن وزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية، المؤرخ في 18 فيفري 2016 يتضمن الموافقة على منح تقديم الخدمة العامة للمواصلات السلكية و اللاسلكية لشركة "اتصالات الجزائر"، العدد 25. في المادة 10 منه (في حالة اضطرار أحد الأطراف إلى الانقطاع عن القيام بالتزاماته على إثر حالة القوة القاهرة، يتم تعليق تنفيذ العقد، و خلال هذه المدة التي يستحيل أثناءها بشكل واضح على الطرف المقصر ضمان تنفيذ دفتر الشروط...)

77- J. Chevallier, *Vers un droit post-moderne ? op.cit,p07.*

78 - و هذا مؤكّد من خلال عدة أمثلة، فعلى سبيل المثال: ما جاء في القانون رقم 04/18 من خلال المادة 14 (يستشير الوزير المكلف بالبريد و الاتصالات الالكترونية سلطة الضبط بخصوص ما يأتي: 1- تحضير كل مشروع نص تنظيمي متعلق بقطاعي البريد و الاتصالات الالكترونية..4- ملاءمة أو ضرورة اعتماد نص تنظيمي يتعلق بالبريد و الاتصالات الالكترونية...)

79- Rachid zouaimia, *op.cit, p 11 et 12.*

80- J. Chevallier, *ibid,p12.*

81- و لعلّ ما يزيد من القوة الاستشارية لبعض سلطات الضبط، هو الاعتماد عليها في تحضير الخطة و الاستراتيجية المهنية لذلك القطاع، و عرضه أمام الهيئات الدولية، و هذا ما أشار إليه على سبيل المثال القانون رقم 04/18 بموجب المادة 14 (...6- تحضير الموقف الجزائري في المفاوضات الدولية في مجالي البريد و الاتصالات الالكترونية...)

82- خرشي إلهام، المرجع السابق، ص 260.

83 - أنظر على سبيل المثال: فيما يخص مجلس المنافسة، كما نصت المادة 35 (بيدي مجلس المنافسة رأيه في كل مسألة ترتبط بالمنافسة اذا طلبت الحكومة منه ذلك، و بيدي كل اقتراح في مجالات المنافسة) .

84- Pierre-Alain Jeanneney, *op.cit, p 48.*

85- N. Charbit, *op.cit, p 58 et 59.*

86- أنظر على سبيل المثال: القرار الصادر عن وزارة المالية، المؤرخ في 6 جمادى الاولى عام 1441 الموافق 2 جانفي 2020، يتضمن الموافقة على رخصة ممارسة نشاط على مستوى السوق الجزائرية للتأمين، المسلمة لسماسة الأجانب في إعادة التأمين، ج.ر العدد 15.

87 - المادة 204 من القانون رقم 04/06 (لا يمكن لشركات التأمين و / أو إعادة التأمين أن تمارس نشاطها إلا بعد الحصول على اعتماد من الوزير المكلف بالمالية بناء على الشروط المحددة في المادة 218 أدناه...)

88- تنص المادة 241 من القانون 04/06 " العقوبات المطبقة على شركات التأمين و /أو إعادة التأمين و فروع شركات التأمين الأجنبية هي: 1- عقوبات تقرها لجنة الاشراف على التأمينات: -عقوبة مالية، الإندار - التوبيخ - ايقاف مؤقت لواحد أو أكثر من المسيرين بتعيين أو دون تعيين وكيل متصرف مؤقت. 2- عقوبات يقرها الوزير المكلف بالمالية بناء على اقتراح من لجنة الإشراف على التأمينات بعد أخذ رأي المجلس الوطني للتأمينات: -السحب الجزئي أو الكلي للاعتماد، - التحويل التلقائي لكل أو جزء من محفظة عقود التأمين-

89 - شيبوتي راضية، الهيئات الإدارية المستقلة في الجزائر، دكتوراه، جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة1، 2015، ص 47.

90- تنص المادة 63 من قانون النقد و القرض على أنه (يبلغ المحافظ مشاريع الأنظمة إلى الوزير المكلف بالمالية الذي يتاح له أجل عشرة (10) أيام لطلب تعديلها، قبل اصدارها خلال اليومين اللذين يليان موافقة المجلس عليها...).

91- كما نصت عليه المادة 13 (تتولى المهام الآتية: ... 14- إعداد و نشر تقرير سنوي يتضمن قراراتها و آرائها و توصياتها، مع احترام واجب التحفظ حماية لخصوصية و سرية الأعمال، و يرسل الى البرلمان بغرفتيه، و الوزارة الأولى ، و الوزارة المكلفة بالبريد و الاتصالات الالكترونية) .

92- حسب ما جاء في المادة 04 من القانون المدني.

93- راجع مقرر رقم 01/16 المؤرخ في 22 ربيع الأول 1437 الموافق 3 يناير 2016 ج.ر العدد 28، يتضمن نشر قائمة البنوك و قائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، ج.ر 28، و على سبيل المثال الملحق الأول يتضمن قائمة البنوك المعتمدة إلى غاية 3 يناير 2016، و الملحق الثاني يتضمن قائمة المؤسسات المالية المعتمدة إلى غاية 3 يناير 2016.

94- حسب ما جاء في المادة 32 من المرسوم التشريعي رقم 10/93 (..يوافق على اللوائح التي تسنها اللجنة عن طريق التنظيم...)و قد صدر المرسوم التنفيذي رقم 102/96 المتعلق بتطبيق المادة 32 من المرسوم التشريعي رقم 10/93، المؤرخ في 22 شوال 1416، الموافق 11 مارس 1996، حيث ينص في المادة الأولى (..يوافق الوزير المكلف بالمالية بقرار على اللوائح التي تسنها لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها).

95- تنص المادة 21 من الامر رقم 03/03 المعدل و المتمم (يمكن أن يرخص للحكومة تلقائيا، اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، أو بناء على طلب من الاطراف المعنية، بالتجميع الذي كان محل رفض من مجلس المنافسة، و ذلك بناء على تقرير الوزير المكلف بالتجارة و الوزير الذي يتبعه القطاع المعني بالتجميع)

96- Francois Terré, op.cit, p 58.

97- (...إن القانون المدني أو الروماني أو الروماني-الجرماني، بالشكل الذي اتخذته في القرن التاسع عشر، هو قانون عام و استنباطي إنه ينطلق من المبادئ العامة المؤدية إلى استنباط الحلول الخاصة، تتموضع القواعد إذا في الأغلب على مستوى عال من العمومية، ... و خلافا لذلك تكمن عبقرية الكمنلو في قدرته على ايجاد الحل لما هو أكثر دقة من المشاكل، و بالشكل الذي يرضي توجه العقل...) برنار أودي B.Audit، مدخل، مقال ضمن سلسلة، فرانسوا تيرييه Francois Terré، أمركة القانون، ترجمة د.محمد وطفه، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2008، ص 09.

98- راجع: علي فيلاي، المرجع السابق، ص 43 و ما يليها.

99- بفعل أنه في بعض القطاعات الخاضعة للضبط، تفرّض السلطات الإدارية المستقلة أن تكون صحة العقد تابعة بصورة مباشرة لأثرها في السوق، و هذا من أجل مطابقة العقد للنظام العام الاقتصادي و ضمان السير الحسن للسوق، العكس من ذلك في القانون المدني الذي يحلّل نتائج تنفيذ العقد على أساس مصلحة الأطراف في العقد، فعلى سبيل المثال، قرّر المشرع بنص المادة 13 من الأمر رقم 03/03 بطلان العقد إذا كان يمسّ بالمنافسة، و ليست له علاقة بالتكوين الداخلي للعقد بل لعلاقته الخارجية المرتبطة بالمنافسة و السير الحسن للسوق، لكن الدليل الأقوى من ذلك هو في الاستثناء الذي أشارت إليه المادة 13، و هو الوارد في المادتين 8 و 9 من الأمر رقم 03/03، الذي يظهر تعلق العقد و بصورة أخص فعالية العقد بقواعد النظام العام الاقتصادي، فقد نصت المادة 9 (لا تخضع لأحكام المادتين 6 و 7 أعلاه، الاتفاقيات و الممارسات الناتجة عن تطبيق نص تشريعي أو نص تنظيمي اتخذ تطبيقاً له. يرخّص بالاتفاقيات و الممارسات التي يمكن أن يثبت أصحابها أنها تؤدي إلى تطوّر اقتصادي أو تقني أو تساهم في تحسين التشغيل، أو من شأنها السماح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتعزيز وضعيتها التنافسية في السوق. لا تستفيد من هذا الحكم سوى الاتفاقيات و الممارسات التي كانت محل ترخيص من مجلس المنافسة)، أنظر، بعجي أحمد، تأثير التوجيه التشريعي على النظرية العامة للعقد، دكتوراه، جامعة الجزائر-1- كلية الحقوق، 2019، ص.367.

100- **Francois Terré**, op.cit, p 41.

101- *Y. Guenzoui, Le droit et la théorie économique des conventions, in Marie-Anne Frison-Roche, Droit et économie de la régulation. 4, Po(P.F.N.S.P.), 2006,p175.*

102- برنار أودي **B.Audit**، المرجع نفسه، ص 11.

103- **Gaël Chantepie**, *Les codifications privées, Actes du colloque « Le droit souple » organisé par l'Association Henri Capitant , DALLOZ — 2009,p39.*

104- راجي أحسن، المرجع السابق، ص236، أنظر في هذا الشأن: أحمد بعجي، المرجع السابق، ص28 و ما يليها.

105- **Boris Barraud**, op.cit., p 10 et16.

106- **Ali Nenni**, droit du marché, centre de publication universitaire, tunis, 2019, p31.

107- **Philippe Malaurie, Patrick Morvan**, op.cit ,p64.

108- **J. Chevallier**, Vers un droit post-moderne ? op.cit, p07.

109- المعلوم على سلطات الضبط، أنها ذات منشأ تشريعي لا دستوري، بمقتضى قوانين عادية، ما عدا قانون الاعلام الذي أنشأ بقانون عضوي، و البعض الآخر أنشئ و حدّدت مهامه عن طريق الإحالة إلى التنظيم، كما بالنسبة للجنة الإشراف على التأمينات، و بالتالي لا غرابة في تحكّم المشرع في سياسة تلك السلطات، في ظل

غياب الشرعية الدستورية لممارسة الاختصاص التنظيمي، شيبوتي راضية، المرجع السابق، ص34، زقموط فريد، المرجع السابق، ص 53.

110- **N. Charbit**,op.cit, p 55.

111- أنظر على سبيل المثال، القرار الصادر عن وزارة البريد و المواصلات السلوكية و الاسلكية، المؤرخ في 18 فيفري 2016 يتضمن الموافقة على منح تقديم الخدمة العامة للمواصلات السلوكية و اللاسلكية لشركة "اتصالات الجزائر، شركة ذات أسهم"، الصادر عن وزارة البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال، العدد25، الذي يتضمن معايير جد تقنية حدتها سلطة الضبط، من أجل استغلال الشبكة، من طرف هذا المتعامل.

112- **Marie-Anne Frison-Roche**,op.cit, p 157.

113- تنص المادة 3 من القانون رقم 04/18 (تخضع نشاطات البريد و الاتصالات الالكترونية لرقابة الدولة)، كما تنص المادة 4 (تسهر الدولة، في إطار الصلاحيات المرتبطة بمهنتها ، خصوصا على ما يأتي: - تحديد و تطبيق معايير إنشاء و استغلال مختلف الخدمات، ...-احترام المتعاملين لالتزاماتهم القانونية و التنظيمية) .

114- كما جاء على سبيل المثال في القانون رقم 04/18، حيث نصت المادة 5 (تضطلع الدولة في إطار ممارسة صلاحياتها المتعلقة بمراقبة البريد ، بما يأتي: ...3-السهر على تطبيق المتعاملين للاتفاقيات و الأنظمة و توصيات الاتحاد البريدي العالمي و الاتحادات المصغرة و المنظمات الاقليمية للبريد التي تتضمن الجزائري إليها...).

115- **Pierre-Alain Jeanneney**,op.cit, p 45.

116- **N. Charbit**, op.cit, p 56.

117- **Francois Terré**,op.cit, p 267.

118- **Boris Barraud**, op.cit, p 17.